سـلطة النقـد الفلسـطينية

التنبؤات الاقتصادية لعام 2014

دائرة الأبحاث والسياسات النقدية

كانون اول 2013

©كانون أول، 2013.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2013. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2014: كانون أول – 2013.
رام الله–فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (970 +)
فاكس: 2-2409922 (970 +)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تمهيد

استمر الاداء الاقتصادي الفلسطيني في التباطؤ خلال عام 2013، والذي ظهر من خلال البيانات الفعلية للربعين الاول والثاني مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2012، ليبلغ معدل النمو في الربع الأول والثاني 2.7%، 1.2% على التوالي. أما على المستوى الجغرافي فقد شهد أداء كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تبايناً ملحوظاً في معدلات النمو، فبينما بلغ معدل النمو في قطاع غزة 12.2% و3.5% على التوالي خلال نفس الفترة، تراجعت معدلات النمو في الضفة لتصل إلى-0.6% و0.3%.

وعلى مستوى النصف الثاني من العام 2013، فتشير تقديرات سلطة النقد الفلسطينية الى حدوث تحسن ملحوظ في الاداء الاقتصادي مقارنة مع النصف الاول من العام، وذلك بدلالة تحسن عدة مؤشرات قيادية تتعلق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة أهمها مؤشرات قطاع الإنشاءات والقطاع الخارجي والعمالة في إسرائيل. وعلى الرغم من هذا التحسن خلال النصف الثاني من العام، إلا أنه من المتوقع ان يسجل الاداء الاقتصادي الكلي خلال عام 2013 تباطؤاً في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 3.7% مقارنة مع 5.9% خلال عام 2012، كما يتوقع أن يبلغ معدل البطالة نحو 23.4%.

تنبؤات القطاع الحقيقي:

تم اعداد التنبؤات للمتغيرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني ضمن ثلاثة سيناريوهات مختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة، مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية نتائج هذه التنبؤات لأي تغير في الارقام الفعلية للسنوات السابقة الصادرة عن المصادر المتنوعة للبيانات واهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية، وتم بناء هذه الافتراضات لكل سيناريو على حدة وكانت النتائج على النحو التالي:

1 -سيناريو الاساس

يستند هذا السيناريو على افتراض عدم حدوث تحسن كبير في مفاوضات السلام الجارية حالياً، واستمرار القيود المفروضة على حركة تنقل الافراد والتجارة الداخلية، واستمرار العقبات والعراقيل امام حركة الاستيراد والتصدير في الضفة الغربية، واستمرار إغلاق جميع معابر قطاع غزة بنفس معدل إغلاقها في العام السابق. الى جانب عدم حدوث اي زيادة عن العام السابق في عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل يوميا. وبالنسبة للقطاع المالي، يتوقع استمرار الحكومة في سياسة التقشف المالي من خلال تقنين النفقات الجارية وثبات قيمة الإنفاق الإستثماري الحكومي عند مستواه في العام السابق، وحدوث تحسن طفيف في حجم الإيرادات الحكومية نتيجة للاستمرار في سياسة تحسين التحصيل الضريبي وزيادة الايرادات غير الضريبية. أما على مستوى المنح والمساعدات الخارجية، فانه يتوقع أن تستمر الدول المانحة بتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية بنفس مستواها خلال العام الحالي والذي يقدر بحوالي 1.0 مليار دولار. وبالنسبة لصافي التحويلات من الخارج من المتوقع ان تنمو بنفس معدل زيادتها خلال عام 2013، كما تم افتراض زيادة معدل تكلفة الإستيراد (معدل التضخم وأسعار الصرف للشركاء التجاريين) بنسبة 1.5%. وزيادة الوزن الترجيحي لمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين

الرئيسيين لفلسطين بنسبة 4.0% خلال عام 2014[1]، وكذلك زيادة الوزن الترجيحي لأسعار الصادرات العالمية بالدولار الامريكي بنفس نسبة زيادة معدل تكلفة الاستيراد.

ووفقاً لهذا السيناريو يتوقع أن يستمر الناتج المحلي الاجمالي بالتباطؤ خلال عام 2014 ليسجل نموا نسبته 3.2% (مقابل 3.7% لعام 2013) ليبلغ 7275 مليون دولار أمريكي، ولينمو بذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة طفيفة (1.6%) ليصل إلى 1737 دولار أمريكي. كما يتوقع أن تنخفض نسبة النمو في القيمة المضافة للقطاع العام والخاص في عام 2014 لتصل إلى 2.9%، 2.5% على التوالي. أما بخصوص معدل البطالة فمن المتوقع ان ترتفع قليلاً في عام 2014 لتصل إلى 23.6% (مقابل 23.4% لعام 2013).

ووفقاً لهذا السيناريو أيضاً، من المتوقع أن تنخفض نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 116.1% (95.5% نسبة الاستهلاك الخاص، 20.6% نسبة الاستهلاك العام) مقارنة بنحو 119.8% في عام 2013. كما يتوقع أن تنخفض مساهمة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي إلى 16.0% (11.0 للاستثمار الخاص و5.0% للاستثمار العام) مقارنة بنحو 16.5% خلال عام 2013.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية من المتوقع ارتفاع العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قليلاً ليصل إلى 45.5% (مقابل 44.3% لعام 2013)، نتيجة لزيادة الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل 61.5% وانخفاض حجم الصادرات لتشكل ما نسبته 16.0% من إجمالي الناتج المحلي.

2 -السيناريو المتفائل

تم بناء هذا السيناريو بافتراض حدوث صدمة ايجابية على بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، نتيجة لافتراض حدوث تغيرات إيجابية في المسار السياسي وتحسن كبير في مفاوضات السلام، والبدء في تنفيذ بعض المشاريع والإجراءات الاقتصادية كنتيجة لتخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل ملموس، وانخفاض عدد ايام الاغلاق لمعابر قطاع غزة، وزيادة عدد العمال الذين يتوجهون للعمل في إسرائيل بشكل يومي. الى جانب زيادة وتيرة تدفقات اموال المانحين لدعم الموازنة ولدعم الإنفاق التطويري.

ووفقاً لهذا السيناريو، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013 بنسبة 10.9% ليصل إلى 7818 مليون دولار، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.5% ليبلغ 1854 دولار أمريكي، وارتفاع القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 10.8% وارتفاعها للقطاع العام بنسبة 11.3%، وانخفاض معدل البطالة إلى 21.0%.

[1] وهو يساوي معدل التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإسرائيل وفقاً لبنك إسرائيل، وذلك كون إسرائيل تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لفلسطين.

أما نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع وفقاً لهذا السيناريو أن ترتفع لتشكل ما نسبته 145.6%، منها 108.2% استهلاك خاص و37.4% استهلاك عام. أما الاستثمار الكلي فمن المتوقع أن ترتفع نسبته للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 28.2% منها 20.9% استثمار القطاع الخاص و7.3% استثمار القطاع العام. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، من المتوقع ارتفاع الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وفقاً لهذا السيناريو لتصل الى 18.2% وانخفاض نسبة الواردات لتشكل 55.8%، ونتيجة لذلك سوف ينخفض العجز في الميزان التجاري ليشكل ما نسبته 37.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

3 السيناريو المتشائم

تم في هذا السيناريو افتراض حدوث صدمة سلبية على بعض المتغيرات الرئيسية نتيجة لافتراض تدهور الأوضاع السياسية بشكل حاد خلال عام 2014، وانعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي بما في ذلك انخفاض عدد العمال المتوجهين للعمل في إسرائيل يوميا، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق للعمال والتجارة، وزيادة العراقيل أمام عملية الاستيراد والتصدير، وامتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب، إلى جانب انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية.

وكانت نتيجة هذا السيناريو انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -0.5% خلال عام 2014 ليبلغ حوالي 7014 مليون دولار، وانعكاس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بانخفاضه بنسبة -2.0% ليبلغ 1675 مليون دولار أمريكي، كذلك انخفاض القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة -1.5% وانخفاض القيمة المضافة للقطاع العام بنسبة -0.5%، وارتفاع معدل البطالة ليصل إلى 27.2%، وفيما يتعلق بمكونات الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع انخفاض نسبة الاستهلاك الكلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لتشكل 110.1% منها 91.6% للاستهلاك الخاص و18.5% للاستهلاك العام. اما إجمالي الاستثمار العام فسوف ينخفض ليشكل حوالي 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي منها 7.2% للاستثمار الخاص و2.1% للاستثمار العام. ووفقاً لهذا السيناريو أيضاً، من المتوقع أن تشكل حجم الصادرات ما نسبته 14.9% من الناتج المحلي الإجمالي والواردات ما نسبته 70.4% ليزداد العجز في الميزان التجاري ليشكل ما نسبته 55.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

تنبؤات نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
خلال عام (2014)

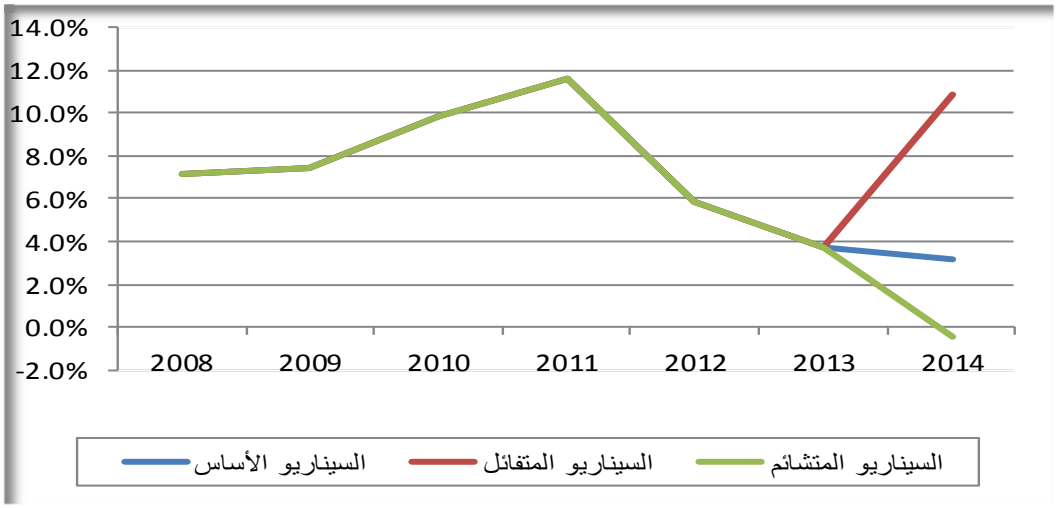

تنبؤات معدل التضخم:

تشير توقعات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن معدل التضخم المتوقع للربع الرابع من العام 2013 سيبلغ في المتوسط 2.0%، وهو الأعلى مقارنة بمعدلات التضخم للأرباع الأولى من العام، لكنه يأتي مقارباً لمعدل التضخم المتحقق في ذات الربع من العام السابق. وتأتي هذه التقديرات في ظل التوقعات بارتفاع طفيف في تكلفة الواردات، مقابل انخفاض أكبر في أسعار الغذاء العالمي. كما تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم سيرتفع قليلاً خلال الارباع الأولى من العام 2014، إلا أنه سيعاود الانخفاض خلال الربع الأخير من العام 2014 إلى ذات المستوى المتحقق في الربع المناظر 2013. وفي ذات السياق، وفي ظل توقعات صندوق النقد الدولي بانخفاض أسعار الغذاء العالمي للعام 2013، ومواصلة انخفاضها في العام 2014، يتوقّع أن يبلغ معدل التضخم السنوي في فلسطين 1.7% في المتوسط خلال العام 2013، وحوالي 2.2% للعام 2014.

يُذكر أن المخاطر التي تؤدي إلى ارتفاع التضخم بأعلى من المتوقع ترتبط أساساً بمخاطر حدوث ارتفاعات أكبر في أسعار الغذاء العالمية، مترافقة مع ارتفاع معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين بأعلى من المفترض حسب سيناريو الأساس. من جهة أخرى، تعتمد توقعات التضخم في فلسطين أيضاً على الصدمات الداخلية المحتملة التي يمكن أن تضعف الاقتصاد وتفاقم الظروف السياسية في فلسطين، كما هو الحال عندما يتم التضييق على التجارة الخارجية في ظل إغلاق المعابر، إذ تشير التجارب السابقة أن مثل هذه الصدمات عادة ما تؤدي إلى ارتفاع معدّل التضخم.

المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين للعامين 2013، 2014

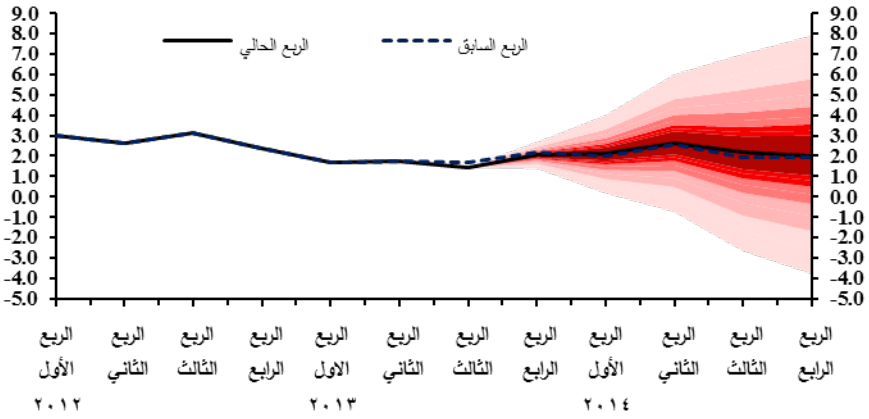

التنبؤات الاقتصادية لعام 2014

	فعلي 2012	تقديرات* 2013	سيناريو الاساس 2014	السيناريو المتفائل 2014	السيناريو المتشائم 2014
معدل التغير السنوي					
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.9	3.7	3.2	10.9	-0.5
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2.7	1.8	1.6	8.5	-2.0
القيمة المضافة للقطاع الخاص	5.3	3.5	2.5	10.8	-1.5
القيمة المضافة للقطاع العام	7.9	5.2	2.9	11.3	-0.5
التضخم	2.8	1.7	2.2	-	-
نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
إجمالي الاستهلاك	**128.3**	**119.8**	**116.1**	**145.6**	**110.1**
العام	29.8	22.4	20.6	37.4	18.5
الخاص	98.5	97.4	95.5	108.2	91.6
إجمالي الاستثمار	**15.8**	**16.5**	**16.0**	**28.2**	**9.3**
العام	4.7	5.2	5.0	7.3	2.1
الخاص	11.1	11.3	11.0	20.9	7.2
العجز في الميزان التجاري	**44.2**	**44.3**	**45.5**	**37.2**	**55.5**
إجمالي الصادرات	16.0	16.7	16.0	18.2	14.9
إجمالي الواردات	60.2	61.0	61.5	55.8	70.4
بنود تذكيرية					
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	6797.3	7049	7275	7818	7014
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	1679.3	1709	1737	1854	1675
معدل البطالة	23.0	23.4	23.6	21.0	27.2
سعر الصرف الدولار الامريكي مقابل الشيكل	3.79	3.63	3.60	3.60	3.60

*وفقاً لتقديرات فريق البحث في سلطة النقد.